جوانب من النهضة
في عهد الملك عبدالعزيز

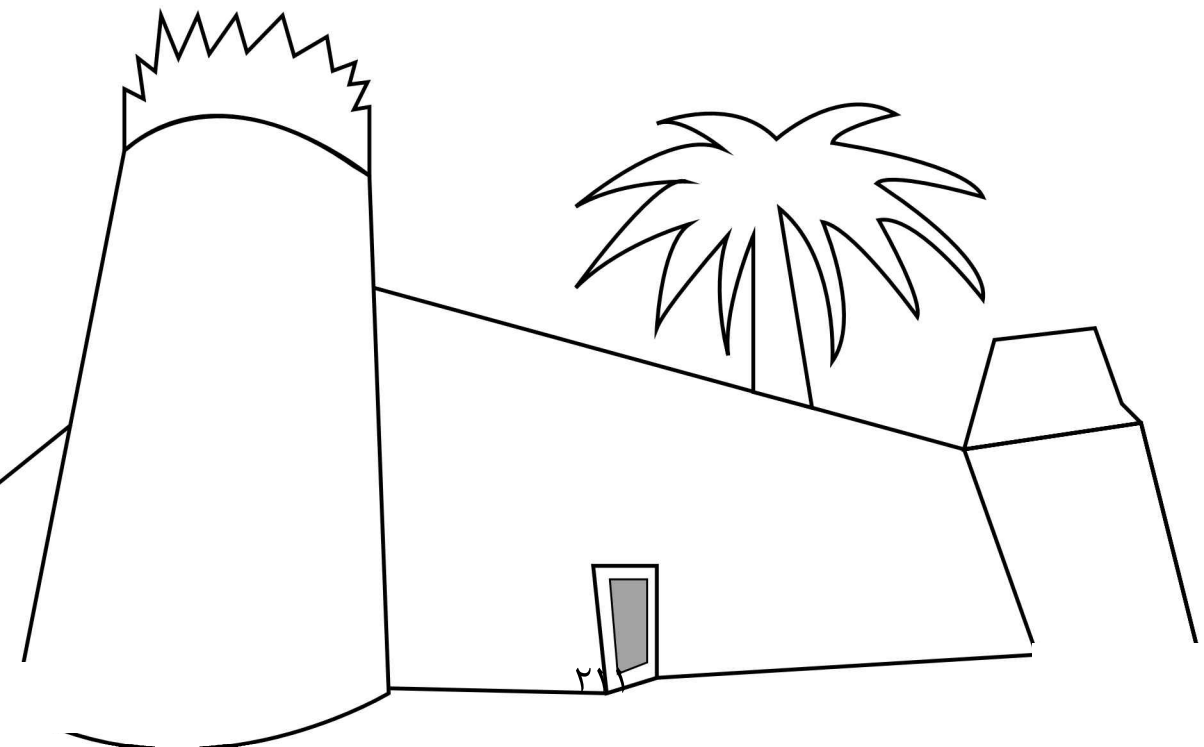

تعامل الملك عبدالعزيز مع الظروف المحيطة به بحكمة ومهارة. فأدار أمور بلاده العامة بسياسة مرنة مُوفَّقة. وحَقَّق الله على يديه وحدة أجزائها وحلول الأمن في ربوعها. ورَسَّخ تلك الوحدة وذلك الأمن، بما سَنَّه من تنظيمات، ونَفَّذه من أعمال في ميادين مختلفة من أمور الحياة. وكان من نتائج ذلك أن خطت البلاد في عهده خطوات حضارية جيدة في جوانب متعددة منها:

١- تنظيم الإدارة العامة للبلاد:

كان الملك عبدالعزيز يدير الشؤون العامة للبلاد- خلال جهوده العظيمة لتوحيدها- بطريقة مشابهة، في كثير من جوانبها، لتلك التي كان يديرها بها القادة المُوفَّقون من أسلاف أسرته. ومن معالم تلك الطريقة تطبيق الشريعة، واستشارة ذوي الرأي الصائب من علماء الدين وأمراء الحاضرة ورؤساء البادية؛ إضافة إلى أفراد من أسرته ورجالات البلاد الآخرين. على أن صفاته الذاتية وتجربته الخاصة الطويلة قد أضافتا إلى الطريقة المذكورة الكثير من التطوير والتحسين؛ بل الابتكارات الرائدة. ولقد استفاد من بعض الشخصيات النجدية المُتعلِّمة؛ التي كانت تعيش خارج من منطقة حكمه خلال العقدين الأولين من ذلك الحكم. فكانوا نعم العون له؛ سواء منهم من بقي في القطر الذي يعيش فيه[١]، أو من قدم إلى نجد وعمل تحت رايته، واحتلَّ مناصب مُهمَّة لديه[٢]. واستفاد أيضًا، من شخصيات عربية غير نجدية أتت إليه، بصفة عامة، هاربة من أوضاع بلدانها، والتحقت بخدمته فَتبوَّأت ما تَبوَّأت من مكانة

(١) من هؤلاء ابن منديل في العراق، والنفيسي في الكويت، والقصيبي في البحرين، والزغيبي في المدينة المنوَّرة؛ وذلك قبل دخولها تحت الحكم السعودي.

(٢) من هؤلاء أحمد بن ثنيَّان آل سعود، وإبراهيم بن معمَّر، ومحمد بن سليمان الحمدان، وأخوه عبدالله الذي أصبح وزيرًا للمالية وبلغ منزلة في الدولة لم يبلغها أحد من غير أفراد الأسرة المالكة.

رفيعة[1]. وبالإضافة إلى هؤلاء وأولئك استفاد- بطبيعة الحال- من رجالات المناطق غير النجدية التي تَوحَّدت تحت رايته[2].

ومع أن الملك عبدالعزيز ورث بعضًا من التنظيمات الإدارية العثمانية في منطقة الأحساء والقطيف، ثم في منطقة عسير، بعد توحيده لهاتين المنطقتين، فإن التنظيم الإداري الواضح المعالم المُؤدِّي إلى إصلاحات بَيِّنة في الدولة عامة لم يحدث إلا بعد توحيده لمنطقة الحجاز.

كان حكام الدولة العثمانية يولون منطقة الحجاز؛ لا سيما مكة والمدينة، أَهميَّة خاصة. فقاموا ببعض الإصلاحات التي تعكس تلك الأَهميَّة لديهم، وتهدف في الوقت ذاته إلى ترسيخ سلطتهم هناك. من ذلك مَدُّ سكة الحديد من دمشق إلى المدينة المنوَّرة[3]، وتأسيس مطبعة حكومية[4]، وإصدار جريدة الحجاز، التي تلتها عدة صحف بالعربية والتركية[5].

ولما استقلَّ الحسين بن علي بالحجاز، سنة ١٣٣٤هـ، قام بعدة أمور تتلاءم مع

---

(١) منهم عبدالله الدملوجي من العراق، ومحمود حمدي ويوسف ياسين وخير الدين الزركلي من سوريا، وفؤاد حمزة من لبنان، وحافظ وهبة من مصر، وخالد أبو الوليد القرقني من ليبيا. وكان مما قام به الدملوجي المشاركة في مفاوضات الدولة مع غيرها من الدول، وإدارة الشؤون الخارجية سنة ١٣٤٤هـ. ومما قام به حمدي إدارة الشؤون الصحية في الحجاز. ومما قام به ياسين رئاسة تحرير أم القرى ورئاسة الشعبة السياسية، ونيابة وزارة الخارجية. ومما قام به الزركلي إدارة أعمال الخارجية في جدة، وتمثيل المملكة في الجامعة العربية. ومما قام به حمزة وكالة وزارة الخارجية. أما وهبة فكان من أعماله المشاركة في المفاوضات بين المملكة وبلدان أخرى، وإدارة شؤون المعارف، وتولَّى منصب سفير في لندن. وأما القرقني فكان عضوًا في بعض الوفود إلى اليمن، ومستشارًا في الأمور الخارجية. ولمزيد من التفصيل عن أعمال من سبقت الإشارة إليهم يمكن الرجوع إلى الزركلي، ج١، ص ص ٣٦٥ - ٣٦٨، ٣٧٥و ٤٠٩.

(٢) يتبيَّن ذلك بشكل جليّ عند تأمُّل من ساهموا في الإدارات في الحجاز؛ خاصة في مجالات الأمن والدفاع والتعليم.

(٣) كان وصول السكة إلى المدينة عام ١٣٢٦هـ. السباعي، ج٢، ص١٩٩.

(٤) كان تأسيس المطبعة سنة ١٣٠٠هـ. وكان من أول ما طبع بها كتاب دوريّ رسميّ عن ولاية الحجاز. انظر محمد الشامخ. **الصحافة في الحجاز** ١٩٠٨ - ١٩٤٤م، بيروت، ١٣٩١هـ، ص٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٣، ٢٧، ٣٧، ٤٤، ٤٩و ٥٢.

الوضع الجديد للبلاد. من ذلك إصدار عملة خاصة بها[١]، وإنشاء جريدة القِبْلة[٢]، وتشكيل حكومة مشتملة على وكلاء (وزراء) للداخلية، والخارجية، والحربية، والمعارف، والأشغال والمواصلات، والأوقاف، والمالية، والبرق والبريد، والصحة[٣].

ولقد راعى الملك عبدالعزيز أوضاع الحجاز الخاصة، فحاول أن يتعامل معها بحكمة ومرونة، وأن يستفيد من تجارب من سبقوه في تنظيم أمورها وإدارتها. فبعد أن دخل مكة المكرمة جمع علماءها وأعيانها، وطلب منهم أن يكونوا عونًا له في تسيير شؤون البلاد، وأن ينتخبوا من بينهم أعضاء لوضع تلك المعونة موضع التنفيذ. فانتخبوا أناسًا كَوَّنوا «المجلس الأهلي»[٤]، الذي عُهِد إليه النظر في أمور المحاكم والأوقاف، والأمن، والبلدية، والصحة، والبرق والبريد[٥].

وكان من الأمور التي تَمَّت سنة ١٣٤٤هـ مبايعة أهل الحجاز الملك عبدالعزيز، الذي كان لقبه الرسمي حينذاك سلطان نجد وملحقاتها، ملكًا عليهم[٦]. ومما قام به الملك في تلك السنة تعيين ابنه فيصل نائبًا عنه في الحجاز[٧]. وتشكيل هيئة لوضع وصف الحكومة وتنظيمات لإدارتها[٨]. وفي العام التالي ظهرت نتائج جهود هذه الهيئة بما صدر بعنوان «التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية»[٩]. وفي طليعة تلك التعليمات أن المملكة لا تقبل التجزئة

---

(١) وهيم، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) صدر العدد الأول منها في ١٣٣٤/١٠/١٥هـ. الشامخ، ص٨٧.

(٣) السباعي، ج٢، ص٢٣١ - ٢٣٢.

(٤) كانوا أحد عشر رجلًا أورد أسماءهم فؤاد حمزة في كتابه **البلاد العربية السعودية**، ط٢، الرياض، ١٣٨٨هـ، ص١٠٠.

(٥) الزركلي، ج٢، ص٥٧١.

(٦) الخطيب، ج١، ص ص ١٣٧ - ١٣٨. وقد رفعت تلك المبايعة إليه في ١٣٤٤/٦/٢٢هـ. وتمَّت رسميًّا في الخامس والعشرين من ذلك الشهر.

(٧) الزركلي، ج١، ص٣٥٨.

(٨) الخطيب، ج١، ص١٣٢. وقد أورد أسماء أعضاء تلك الهيئة.

(٩) صدرت التعليمات في ١٣٤٥/٢/٢١هـ. الزركلي، ج١، ص٣٥٣. وقال ذلك المؤلف: إن مادتها كانت من إملاء الملك عبدالعزيز نفسه، وإن الهيئة تولَّت صياغتها. ولعلَّ الأكثر دقة ما ذكره الخطيب (ج١، ص١٣٢) من أن الملك أبلغ المجتمعين لديه من كبار أهل الحجاز بأنه أعدَّ ملاحظات أحبَّ أن ينظروا فيها؛ وهي خطوط عريضة للأمور التي طلب من الهيئة بحثها.

ولا الانفصال بوجه من الوجوه، وأنها شورية إسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها، وأن إدارتها بيد الملك عبدالعزيز الذي هو مُقيَّد بأحكام الشرع[١].

وكان مما تَضمَّنته التعليمات الأساسية إنشاء مجلس للشورى برئاسة النائب العام للملك في الحجاز وعضوية ثمانية من «ذوي الفضل والخبرة»[٢].

وكانت مَهمَّة ذلك المجلس الرئيسة استشارية وتنظيمية إلا أن له الحق، أيضًا، في لفت نظر الحكومة إلى أَيِّ خطأ يقع في تطبيق الأنظمة[٣]. وقد مَرَّ بتغييرات في بعض مواد نظامه مع مرور الوقت، وأنجز كثيرًا من الأنظمة والتعليمات والمقررات[٤].

وكان قد تَشكَّل، عام ١٣٤٥هـ، مجلس تنفيذي من رؤساء الدوائر الحكومية لمساعدة النائب العام في إنجاز مَهمَّاته الإدارية. ثم تَطوَّر هذا المجلس حتى انبثق منه، سنة ١٣٥٠هـ، مجلس الوكلاء الذي تَرأسه النائب العام وضَمَّ في عضويته وكيلي الخارجية والمالية، ورئيس ديوانه ومعاونه، ونائب رئيس مجلس الشورى[٥]. ثم ازداد أعضاؤه شيئًا فشيئًا، حتى حَلَّ مَحلَّه مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ.

على أن ما سبقت الإشارة إليه من تنظيم الإدارة العامة للبلاد كان مُركَّزًا بدرجة كبيرة، على منطقة الحجاز؛ خاصة في السنوات العشر التي تلت توحيد تلك المنطقة. أما شؤون نجد والأمور السياسية العامة للبلاد؛ لا سيما الخارجية، فكان الملك عبدالعزيز يديرها من خلال عدة قنوات في طليعتها:

---

(١) الزركلي، ج١، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٢) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) الزركلي، ج٢، ص٥٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٧٧. ولمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ١٠٢ - ١١١.

(٥) من أوفى الدراسات عن هذا الموضوع كتاب إبراهيم بن عويض العتيبي، **تنظيمات الدولة في عهد الملك عبدالعزيز ١٣٤٣ - ١٣٧٣هـ**، الرياض، ١٤١٤هـ، ص ص ١٣٩ - ١٤٧.

أ- المجلس الخاص. وكان يُعقَد مرتين في اليوم. وفي مُقدَّمة من يحضره تحت رئاسة الملك عبدالعزيز أخوه الأمير عبدالله بن عبدالرحمن، وابنه وَليّ عهده الأمير سعود بن عبدالعزيز، ومن يحملون لقب وزير دولة، والمستشارون.

ب- الشعبة السياسية. وتُعنَى بالشؤون الخارجية.

ج- الديوان الملكي. ويُعنَى بالشؤون الداخلية.

وكانت هناك عدة شعوب ذات اختصاصات مُحدَّدة كشعبة البادية، والخاصة الملكية، والمحاسبة والأعطيات، والوفود والضيافة[1].

وبالإضافة إلى ما تقدم كان وَليُّ العهد، الأمير سعود بن عبدالعزيز، يسهم إسهامًا واضحًا في تسيير الأمور الإدارية في منطقة نجد بالذات. وكان قد أصبح وَليًّا للعهد منذ عام ١٣٥٢هـ[2].

٢- اتِّخاذ البلاد اسمها المُوحَّد:

يوجد عادة، اتِّفاق بين لقب الحاكم واسم الدولة التي يحكمها[3]. لكن من الألقاب التي أطلقها أتباع الدولتين السعوديتين الأولى والثانية على حكامهم لقب «الإمام»؛ رمزًا لقيام حكمهم على أسس دينية. ومع ذلك فلم تطلق المصادر المتوافرة على أيٍّ من هاتين الدولتين اسم «إمامة». وقد سَمَّى كثير من أبناء البلاد؛ خاصة علماء الدين[4]، الملك عبدالعزيز بالإمام حتى وفاته مع أنه حمل ألقابًا رسمية غير هذا اللقب. بل إنه كان يُسمَّى بهذا مع وجود أبيه،

(١) الزركلي، ج١، ص ص ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٢) الخطيب، ج٢، ص١٥.

(٣) كأن يسمَّى حاكم المملكة ملكًا، وحاكم السلطنة سلطانًا.

(٤) ابن ناصر، ج١، ص١٧٩. وقد سُمِّي الملك عبدالعزيز «الإمام» في المعاهدة التي عُقِدت بينه وبين الإدريسي عام ١٣٣٨هـ. انظر أمين سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، بيروت، ١٣٨٥هـ، ج٢، ص٩٧.

الذي كان هو أيضًا، يُسمَّى به. وكانت فئات من المجتمع السعودي تُسمِّى الملك أحيانًا، «الشيوخ» بالجمع عند الحديث عنه[١].

أما الألقاب التي أشار إلى الملك عبدالعزيز، أو خاطبه بها، مُمثِّلو الحكومات الأجنبية قبل اتِّخاذه رسميًّا لقب «سلطان»، فمنها «الأمير»[٢]، و«الشيخ»[٣]. و«والي نجد وقائدها.. الباشا..»[٤]، و«حاكم نجد والحسا والقطيف..»[٥]. وكثيرًا ما قيل عنه، أيضًا «ابن سعود»[٦].

وفي عام ١٣٣٩هـ عُقِد مؤتمر في الرياض حضره علماء البلاد وأعيانها، وتَقرَّر فيه أن يكون لقب حاكمهم «سلطان نجد وملحقاتها»[٧]. وفي عام ١٣٤٤هـ بايعه أهل الحجاز ملكًا عليهم. فأصبح لقبه «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها»[٨]. وفي العام التالي بايعه أهل نجد ملكًا عليهم أيضًا. فأصبح لقبه «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها»[٩].

وقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٣٥١هـ نهاية الفتن الداخلية التي تلت توحيد البلاد عَمليًّا. فأصبح الجو مناسبًا لتوحيدها رسميًّا في اسم واحد. وصدر في السابع عشر من جمادى الأُولى من ذلك العام مرسوم ملكي بتوحيدها باسم

---

(١) الزركلي، ج٢، ص٦٤٩. ولعلَّ الأصل «شيخ الشيوخ». فحذف المضاف لفظًا، وبقي في الذهن معنى.

(٢) كما ورد في خطاب عبدالله – ابن الملك حسين – إليه سنة ١٣٣٧هـ. الريحاني، ص٢٤٤.

(٣) كما ورد في خطاب الكويت إليه في رجب عام ١٣٣٩هـ؛ أي قبل اتخاذه لقب سلطان بشهور. خزعل، ج٥، ص٤٠.

(٤) الزركلي، ج٢، ص٦٥٠. وهذا مما وصفه به قادة الدولة العثمانية.

(٥) ترولر، ص٢٥٠. وقد أورد ذلك المؤلف نص الاتفاقية بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا حيث أشير إلى الملك بما ذكر أعلاه.

(٦) هذا اسم شائع لدى الكثيرين؛ عربًا وأجانب، قبل اتخاذه لقبًا رسميًّا وبعده.

(٧) الريحاني، ص٢٧٧، الزركلي، ج٢، ص٦٥٠.

(٨) الخطيب، ج١، ص١٣٢؛ ابن هذلول، ص١٨٣؛ الزركلي، ج٢، ص٦٥٠.

(٩) الخطيب، ج١، ص١٦٩؛ الزركلي، ج٢، ص٦٥١.

«المملكة العربية السعودية»؛اعتبارًا من الحادي والعشرين من الشهر المذكور (١٩٣٢/٩/٢٢م). فأصبح لقبه «ملك المملكة العربية السعودية»[١].

٣- تنظيم شؤون القضاء والحسبة:

أ- القضاء:

كان القضاء في نجد- قبل إكمال توحيد المملكة عَمليًّا- يسير على ما كان يسير عليه في عهدي الدولتين السعوديتين الأولى والثانية. بل إنه ظَلَّ كذلك بعد إكمال هذا التوحيد مدة غير قصيرة. وكان من أبرز ملامحه الاعتماد على المذهب الحنبلي، وسهولة الإجراءات القضائية. ولم يكن ذلك الاعتماد وهذه السهولة غير مُتوقَّعين. فقد كان علماء نجد حنابلة منذ قرون لا تَقلُّ عن الخمسة[٢]، وكانت حياة مجتمعهم ما زالت بسيطة.

وكان الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ مرجع الأمور الدينية، بصفة عامة، لدى الملك عبدالعزيز حتى وفاته[٣]. ثم أصبح لأخيه محمد منزلة رفيعة[٤]. وبعد ذلك أصبح لابن أخيهما، الشيخ محمد بن إبراهيم، مكانة خاصة في الإشراف على شؤون القضاء في نجد بالذات[٥]، الذي شهد نوعًا من التطوُّر الإداري أواخر عهد الملك عبدالعزيز.

---

(١) الخطيب، ج١، ص٢٠٩، حمزة، **قلب جزيرة العرب**، ص٣٩٢؛ الزركلي، ج٢، ص٦٥١.

(٢) عن سيادة المذهب الحنبلي في نجد قبل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب يمكن الرجوع إلى دراستي المنشورة في مجلة الدارة، شوال ١٣٩٨هـ، ص ص ٣٢ - ٤٠، بعنوان «نجد منذ القرن العاشر الهجري حتى ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب».

(٣) عبدالله بن عبدالرحمن البسام، **علماء نجد خلال ستة قرون**، مكة، ١٣٩٨هـ، ج١، ص٧٦. وسيشار إلى هذا المصدر، مستقبلًا، بـ **علماء نجد**؛ لئلا يلتبس اسم هذا المؤلف مع اسم المؤرخ البسام صاحب تحفة المشتاق. وكانت وفاة الشيخ عبدالله سنة ١٣٣٩هـ.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص ص ٨٤٩ - ٨٥٠، وكانت وفاته سنة ١٣٦٧هـ.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٩٣. وكانت وفاة الشيخ محمد سنة ١٣٨٩هـ.

ومن المعلوم، على أَيِّ حال، أن المسائل التي يمكن أن ينظر فيها القضاة مختلفة الأنواع، فمنها ما هو من المخالفات الدينية الأخلاقية. وكان أمير البلدة يحيل المتَّهم فيها إلى القاضي، فيحكم عليه الثاني ويُنفِّذ الأول ما حكم به دون تدوين للقَضيَّة. ومن تلك المسائل ما هو خلاف بين خصمين. وهو مُتعدِّد الجوانب. منه ما هو ذو صبغة يومية كالخلاف المتَّصل ببيع الحيوانات والأطعمة والملابس. وكان الخصمان فيه يذهبان عادة إلى القاضي مباشرة في أَيِّ مكان يجدانه، وفي أَيِّ ساعة من النهار، دون إحالة من الأمير. فيحكم القاضي بينهما دون تحرير للقَضيَّة[1]. ومنها ما هو ذو صفة دائمة كالخلاف المتَّصل بالعقارات. ومثل هذا الخلاف يحال، في أغلب الأحيان من الأمير إلى القاضي الذي يُحدِّد موعدًا للنظر في القَضيَّة[2]. فإذا انتهى المدَّعي والمدَّعَى عليه من الإدلاء بحجتيهما حكم بينهما. ثم كتب ما تَوصَّل إليه من حكم لمن كسب القضيَّة[3].

وقد يلتمس المحكوم له تصديق الملك عبدالعزيز على الحكم، فَيتمُّ ذلك[4]. وكان من النادر أن يبدي من خسر القَضيَّة عدم رضاه بالحكم. فإن فعل شكا الأمر إلى الملك. وعندئذ يُوجِّه الملك أحد القضاة الكبار لينظر في قَضيَّة المتخاصمين من جديد[5].

وكان القضاء في كُلٍّ من منطقة الأحساء والقطيف ومنطقة عسير- قبل

---

(١) من التعبيرات الشائعة في بعض أقاليم نجد قول أحد المتخاصمين للآخر: «كِتْ للشرع»، أي هيَّا بنا إلى القاضي ليحكم بيننا. و«الكتُّ» نوع من المشي في اللغة العربية. ومما يلفت النظر أن كلمة Get الإنجليزية قريبة لفظًا ومعنى منها.

(٢) غالبًا ما كان ذلك في دار القاضي، التي هي أحيانًا تابعة للدولة. لكن قد تكون الجلسة للخصمين في بيت آخر.

(٣) قد يكتب ذلك في دفتر بمن كُتب له، أو في ورقة عاديَّة.

(٤) يكثر ذلك إذا كان العقار المختلف حوله في بلاد خارج الحكم السعودي كالعراق.

(٥) قد يكون هذا القاضي في الرياض ذاتها أو في بلدة غيرها.

توحيد الملك عبدالعزيز لهما- يعتمد على المذهب الحنفي؛ وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية التي حكمتهما حقبة من الزمن[١]. وكانت إجراءاته تَتمُّ وفق الخطوط العامة التي يَتمُّ بها القضاء في مختلف ولايات تلك الدولة. ولما وَحَّدهما الملك مع منطقة نجد أصبح القضاء فيهما يعتمد على المذهب الحنبلي. بل إن أكثر قضاتهما أصبحوا من العلماء النجديين، الذين يَتَّبعون هذا المذهب.

أما منطقة الحجاز فكانت لها أوضاعها القضائية الخاصة. كان تعيين القاضي في مكة يَتمُّ من العاصمة العثمانية ذاتها، ويرتبط مباشرة بشيخ الإسلام في تلك العاصمة[٢]. وكان ذلك القاضي يعتمد المذهب الحنفي، الذي هو المذهب الرسمي للعثمانيين، كما أن إجراءات القضاء في مكة كانت مشابهة لتلك المعمول بها في بقية الولايات العثمانية. وبعد أن استقلَّ الشريف الحسين بن علي بالحجاز بقي رئيس القضاة لديه حنفيًّا، لكن أصبح إلى جانبه قضاة من المذاهب السنيَّة الثلاثة الأخرى[٣]. وأصبح هناك محكمة شرعية كبرى، ومحكمة مستعجلة، ومحكمة تجارية. وكل واحدة منها تنظر في الأمور المُحدَّدة لها. وفي عهده أنشئت «مدرسة قضاء الشرع»، التي تدرس فيها العلوم الشرعية وما يساعدها من علوم لتخريج قضاة أكفاء في عملهم[٤].

وبعد أن وَحَّد الملك عبدالعزيز منطقة الحجاز مع ما وَحَّده من مناطق البلاد الأخرى راعى ظروف تلك المنطقة الخاصة. وعمل ما في وسعه لتطوير أوضاعها القضائية. وقد أبقى القضاء معتمدًا على المذاهب السنيَّة الأربعة

---

(١) أما الأولى فاستعادها الملك عبدالعزيز من العثمانيين مباشرة. وأما الثانية فكان آل عائض قد استقلُّوا بها عن العثمانيين قبل توحيده لها بفترة قصيرة جدًّا.

(٢) السباعي، ج٢، ص٢١١.

(٣) العتيبي، ص٢١٦.

(٤) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى وهيم، ص ص ٨١ - ٨٥.

حوالي سنتين. ثم أمر بتوحيده على المذهب الحنبلي[١]، ما لم يكن أحد المذاهب الثلاثة الأخرى أَصحَّ منه في المسألة التي يُنظَر فيها فيُتَّبع المذهب الأصح[٢]. وكان أوَّل من تَولَّى إدارة القضاء في الحجاز- بعد توحيد الملك عبدالعزيز لها- الشيخ محمد مرزوقي[٣]. ثم حُوِّلت تلك الإدارة إلى رئاسة عام ١٣٤٤هـ، وعُيِّن فيها الشيخ عبدالله بن بُلَيْهد. فاستمر فيها إلى نهاية العام التالي تقريبًا[٤]. وبعد ذلك عُيِّن مَحلَّه الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ، الذي ظَلَّ فيها حتى وفاته سنة ١٣٧٨هـ[٥]. وقد رُبِطت بتلك الرئاسة دوائر مختلفة، مع مرور الوقت، من أَهمِّها هيئة تمييز الأحكام، التي أُنشِئت عام ١٣٥٠هـ[٦]. وكانت توجد إلى جانب هذه الهيئة محاكم كبرى، ومحاكم مستعجلة. ولكلٍّ من هذه وتلك اختصاصاتها[٧]. وبالإضافة إلى ذلك أُنشِئت كتابة للعدل سنة ١٣٤٦هـ[٨].

ب- الحِسْبة:

الحسبة، أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من الأمور المُهمَّة جِدًّا في الدين الإسلامي الحنيف. وهي إحدى الصفات التي جعلت الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس. وقد بَيَّن أَهمِّيتها العلماء، ومارسها المصلحون، على مَرِّ القرون. وكان ممن اهتمَّ بها غاية الاهتمام علماء نجد منذ ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وقادة الدولتين السعوديتين الأولى والثانية.

---

(١) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٩٧.

(٢) العتيبي، ص٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢١.

(٤) علماء نجد، ج٢، ص ص ٥٤٤و ٥٤٦.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ص ٨٤ - ٨٥.

(٦) العتيبي، ص٢٣٠.

(٧) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٩٨.

(٨) العتيبي، ص٢٦١.

أولئك العلماء بإيضاح مكانتها، وتبيين شروطها ووسائلها[١]، وهؤلاء المصلحون بالحَثِّ على ممارستها، وتشجيع القائمين بها[٢].

ولقد أولى الملك عبدالعزيز قَضيَّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الحِسْبة، ما تستحقه من عناية منذ بداية عهده. ومن المصادر المتوافرة يبدو أن أَوَّل مسؤول مباشر عنها في الرياض كان الشيخ عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ[٣]. وقد عُيِّن الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ مساعدًا له. ثم تَولَّى هذا الأخير رئاستها عام ١٣٤٥هـ[٤]. ومن المحتمل جِدًّا أن نشاط الرئاسة في تلك الفترة المبكِّرة لم يكن شاملًا لأقاليم نجد. لكنه اتَّسع مع مرور الأيام ليشمل كل تلك الأقاليم، ثم المنطقتين الشرقية والشمالية من المملكة.

وما إن وَحَّد الملك عبدالعزيز منطقة الحجاز مع ما وَحَّده من مناطق البلاد حتى أنشأ هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة؛ وذلك عام ١٣٤٤هـ. وقد أسند رئاستها إلى الشيخ عبدالله الشيبي[٥]. ثم أنشأ هيئات مماثلة في بقية مدن الحجاز الكبيرة[٦]. وكان لرئاسة القضاء إشراف عليها في بداية الأمر، ثم رُبِطت إداريًّا بالأمن العام عدة سنوات. لكنها ما لبثت أن أعيدت إلى إشراف رئاسة القضاء[٧].

---

(١) ممن تناولها من أولئك العلماء الشيخ محمد نفسه، وحفيده عبدالرحمن بن حسن، وابن حفيده، عبداللطيف بن عبدالرحمن. انظر ابن غنَّام، ج١، ص ص ١٥٣، ١٥٨، ١٧١؛ **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**، القاهرة، ١٣٣٤هـ، ج٤، ص ص ٢٢٤، ٣٨٠ و٥٥٥.

(٢) ابن بشر، ج١، ص١٦٨، وج٢، ص ص ٧٤ و٨٢.

(٣) **علماء نجد**، ج٣، ص٧٤٢.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، وقد استمر في ذلك المنصب حتى وفاته عام ١٣٩٥هـ.

(٥) الخطيب، ج١، ص١٣٨.

(٦) العتيبي، ص١٧٩. وكانت رئاسة الهيئة في المدينة المنورة للشيخ صالح الزغيبي، ورئاستها في جدة للشيخ محمد نصيف.

(٧) المصدر نفسه ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

وفي عام ١٣٧٢هـ أصبحت في المملكة رئاستان رسميتان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الأولى مركزها الرياض وتُشرِف على الهيئات في نجد والمنطقتين الشرقية والشمالية، ويرأسها الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ. والثانية مركزها مكة وتُشرِف على الهيئات في الحجاز وعسير وجازان، ويرأسها الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ[١].

٤- الدخل والتنظيم المالي:

سَيتركَّز الحديث هنا على أَهمِّ مصادر دخل الدولة في عهد الملك عبدالعزيز في أثناء عمليات توحيد أجزاء البلاد. ومن الواضح أنه عندما بدأ خطواته الأولى في نجد لهذا التوحيد كان الدخل يعتمد بدرجة كبيرة على مصدرين: أَوَّلهما ما يُؤخَذ زكاة من أتباعه كزكاة الإبل والغنم من البادية، وزكاة التمر والحبوب من الحاضرة[٢]. وثانيهما ما كان يُغنَم في المعارك مع الخصوم أو الغارات على من رفضوا الدخول في الطاعة[٣]. وكانت الغارات على البادية بالذات مفيدة نِسْبيًّا من الناحية المادية. ذلك أن النجاح فيها كان يعني الحصول على جزء كبير أحيانًا من ثروتها الحيوانية. أما كسب معركة ضِدَّ أهل بلدةٍ ما فينتهي غالبًا بدخولها تحت الحكم دون نيل ممتلكات أهلها. وعلى أَيِّ حالٍ فإن الدخل من المصدرين المذكورين لم يكن كافيًا لسدِّ الاحتياجات المُتعدِّدة الجوانب. لذلك كان لا بد من وضع ضريبة على السكان؛ خاصة من لا يشتركون من الحاضرة في الغزوات، سُمِّيت ضريبة «الجهاد»، أو الجهاد فقط[٤]. وعندما لا تكفي هذه الضريبة مع ما سبق ذكره لِسدِّ تلك الاحتياجات كان يُلجَأ إلى الاقتراض من أغنياء البلاد.

---

(١) توفي الشيخ عبدالملك سنة ١٤٠٤هـ. وقد وحِّدت الهيئات تحت رئاسة واحدة عام ١٣٩٦هـ.

(٢) من بلدان نجد ما تُركت زكاتها لأمرائها المحلِّيين؛ مثل عنيزة التي تُركت زكاتها لأمرائها آل سُلَيِّم.

(٣) معروف أن قسمًا مما كان يُغنَم يُوزَّع على المشتركين في الغزو.

(٤) تسميتها الشائعة لدى بعض النجديين: «فَضّة»، بمعنى الشيء المفروض.

ولما دخلت منطقة الأحساء والقطيف تحت حكم الملك عبدالعزيز، سنة ١٣٣١هـ، تَحسَّنت أوضاع دولته المالية كثيرًا. ذلك أن تلك المنطقة غَنيَّة بثروتها الزراعية؛ خاصة النخيل، وباديتها من الكثرة بمكان. ولذا أصبحت زكاة حاضرتها وباديتها تُمثِّل دخلًا لا يستهان به. وبالإضافة إلى ذلك فقد استجدَّ بدخولها مصدر آخر من مصادر الدخل؛ وهو جمارك البضائع الواردة إلى موانئها. ثم أتت دخول منطقتي عسير؛ سراة وتهامة، وجبل شَمَّر وما يليه شمالًا؛ حاضرة وبادية، لتزيد كثيرًا في تَحسُّن تلك الأوضاع المالية.

وبكمال دخول الحجاز تحت حكم الملك عبدالعزيز، سنة ١٣٤٤هـ، انتهى أو كاد ينتهي المصدر الثاني من مصادر دخل دولته؛ وهو غنائم المعارك. لكن حَلَّ مَحلَّه مصدر آخر؛ وهو دخل الحج، إضافة إلى زكوات المنطقة وجماركها.

على أن جميع ما سبق ذكره من مصادر الدخل كان قليلًا أمام المتطلَّبات الجديدة لدولة عزم قائدها على أن يسارع إلى القيام بإصلاحات مُتعدِّدة الجوانب. ولم يبدأ ذلك القائد بحلِّ المشكلات التي واجهت تَطلُّعاته الإصلاحية الحلَّ الذي وصل إليه إلا بتوفيق من الله، ثم بِتدفُّق النفط في البلاد وتصديره.

وكانت محاولات اكتشاف نفط في البلاد قد بدأت باتِّفاقية مع شركة سنديكيت الشرقية الإنجليزية، سنة ١٣٤٢هـ، للتنقيب عنه في المنطقة الشرقية على أن تدفع الشركةُ مقدَّمًا إلى الملك عبدالعزيز مبلغ ألفي جنيه ذهبي، ثم تدفع إليه مثلها سنويًّا حتى تكتشف النفط. لكن تلك الشركة تَوقَّفت عن العمل، فَأُلغِيت الاتِّفاقية سنة ١٣٤٧هـ[١]. وكان الثريُّ الأمريكي، تشارلز كرين، ذا صلة وثيقة بالبلاد العربية، ورغبة في تَقدُّمها. ومن ذلك زيارته لإمام اليمن وإمداده بمهندسين على حسابه الخاص للتنقيب عن المعادن وإقامة بعض الجسور[٢].

(١) الزركلي، ج٢، ص ص ٦٩٢ - ٦٩٣؛ المانع، ص٢٩٦.

(٢) تويتشل، وترجمة عنوان كتابه: **العربية السعودية: تطورها ومصادرها الطبيعية**، برنستون، ١٩٥٨م، ص٢١١.

وقد زار المملكة سنة ١٣٤٩هـ، فشرح له الملك عبدالعزيز مشكلة قِلَّة المياه في البلاد. وتَعهَّد له كرين أن يبعث إليه خبيرًا للمساعدة. فأرسل إليه الجيولوجي تويتشل، الذي كان يعمل حينذاك في اليمن. وتَنقَّل هذا في منطقة الحجاز بحثًا عن مصادر للمياه، لكنه اقتنع بأن الأمل في العثور على ما هو مطلوب ضعيف جِدًّا[١] وكان مما كَلَّفه به الملك، أيضًا، دراسة إمكانية وجود معادن في البلاد، فلم يجد ما يُشجِّع على ذلك. على أن مقارنته تربة منطقة الأحساء بتربة البحرين، التي اكتشفت فيها نفط، رَجَّحت لديه إمكانية وجود نفط في تلك المنطقة. وكان أن فَوَّضه الملك عبدالعزيز أن يتَّصل بممولِّين للتنقيب عنه[٢]. ونتج عن اتِّصالاته أن اقتنعت شركة «ستاندرد أويل أف كاليفورنيا» بالفكرة. ثم اتَّفقت مع حكومة المملكة، عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، على أن تقوم بالتنقيب عن النفط في شرقي البلاد وفق شروط منها: أن مُدَّة امتياز الشركة ستون عامًا، وأن عليها أن تقرض المملكة فورًا ثلاثين ألف جنيه ذهبي، ثم تقرضها عشرين ألفًا بعد ثمانية عشر شهرًا، وتدفع لها خمسة آلاف جنيه إيجارًا سنويًّا، ثم تدفع لها -بعد اكتشاف النفط - أربعة شلنات عن كل طن منه[٣]. وفي عام ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م اكتشف النفط قرب بلدة الدمام بكميات تجارية[٤].

أما قَضيَّة التنظيم المالي فيمكن القول باختصار: إن مصادر الدخل كانت- خلال عمليات توحيد البلاد- تَتَّجه بصفة عامة إلى خزينة الملك عبدالعزيز، الذي ينفقها على متطلَّبات دولته بأساليب مشابهة لتلك التي كانت سائدة في الدولتين السعودية الأولى والثانية. ولما دخلت منطقة الأحساء والقطيف تحت حكمه وجد فيها تنظيمات مالية سَنَّها العثمانيون الذين كانوا يحكمونها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٩.

(٣) الزركلي، ج ٢، ص ص ٦٩٦ - ٦٩٧؛ المانع، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٨. ومن الواضح أن تلك الشروط كانت كسبًا للشركة، لكن المملكة كانت حينذاك في حاجة ماسة إلى المال. على أن الشروط تغيَّرت لصالحها مع مرور الوقت.

(٤) الزركلي، ج٢، ص٧٠١.

فرأى الاستفادة منها، وعَيَّن مُوظَّفًا من موظفيهم السابقين للإشراف على مالية تلك المنطقة تحت رعاية أميرها، الذي كانت له صلاحيات إدارية تفوق تلك التي لغيره من أمراء المناطق الأخرى في البلاد. وكانت في منطقة عسير أيضًا تنظيمات مالية خَلَّفها العثمانيون، لكن تثبيت الحكم فيها على أَيِّ حال لم يَتمَّ إلا قبل ثلاث سنوات من توحيد منطقة الحجاز، التي نتج عن توحيدها الكثير من التنظيم الإداري في ميادين مختلفة بينها الأمور المالية.

وكانت أُولى الخطوات التي قام بها الملك عبدالعزيز لتنظيم الأمور المالية في الحجاز بعد توحيدها مباشرة أن أَلَّف لجنة لدراسة أوضاعها المالية؛ وذلك سنة ١٣٤٤هـ. وفي العام نفسه أنشأ إدارة مالية هناك[١]. وبعد هذا بعامين وُحِّدت جميع الدوائر المالية في الحجاز في إدارة اسمها: مديرية المالية العامة، وعُيِّن عبدالله بن سليمان الحمدان مديرًا لها[٢]. ثم حُوِّلت هذه المديرية إلى وكالة في السنة المالية التالية[٣]. وفي عام ١٣٥١هـ حُوِّلت الوكالة إلى وزارة، وأصبح وكيل المالية العام نفسه وزيرًا لها[٤].

ومع مرور الأيام اتَّسعت صلاحيات وزارة المالية وتَعدَّدت مسؤولياتها. فرُبِطت بها جميع إدارات المالية في المملكة[٥]، ولم تَعُد وظيفتها محصورة على ما يتبادر إلى الذهن من اسمها. بل صار مربوطًا بها أمور كثيرة مختلفة الطبيعة، منها: الحج، والدفاع، والزراعة، والأشغال العامة، والطرق، والسيارات،

---

(١) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٨؛ الزركلي، ج١، ص٣٧٥.

(٣) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٥٩.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها؛ الزركلي، ج١، ص٣٧٦. ولقلَّة الوزارات التي أُنشئت في البلاد، وما هيَّأ الملك عبدالعزيز لابن سليمان من مكانة في الدولة، أصبح اسم «الوزير»، إذا أُطلِق انصرف الذهن إليه وحده. وظلَّ وزيرًا للمالية حتى عام ١٣٧٤هـ؛ أي بعد وفاة الملك بعام واحد.

(٥) المصدر الأخير نفسه، ج١، ص٣٧٧.

والتعدين[١]. غير أن من هذه الأمور ما فُصل عنها بعد مدة[٢]. وكانت أَوَّل محاولة لعمل ميزانية للمملكة تلك التي تَمَّت سنة ١٣٤٨هـ[٣]. ثم تَقرَّرت أَوَّل ميزانية بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، حيث فُصِّلت فيها الواردات، فبلغت أربعة عشر مليون ريال[٤]. وفي عام ١٣٦٧هـ ازدادت الميزانية فتجاوزت مئتي مليون ريال[٥].

ولَعلَّ مما تجدر الإشارة إليه، في مجال التنظيم المالي، مسألة النقود. كان هناك عملات مُتنوِّعة في مناطق البلاد المختلفة. ومن هذه العملات ما هو عثماني أو بريطاني أو هندي. ومنها الريال النمساوي المُسمَّى بالفرانسي. وقد أصدر الملك حسين عملة هاشمية في الحجاز[٦]. ولما وَحَّد الملك عبدالعزيز الحجاز أصدر عملة نحاسية من فئات القرش ونصفه وربعه سنة ١٣٤٤هـ. وبعد هذا بسنتين صدر أول نظام للنقد في المملكة، كما سُكَّ من الفضة الريال العربي السعودي ونصفه وربعه[٧]. وفي عام ١٣٧١هـ أُنشِئت مؤسسة النقد العربي السعودي[٨]. وفي العام الذي تلاه أصدرت الدولة الجنيه الذهبي السعودي، الذي كان مساويًا للجنيه الإنجليزي الذهبي في حجمه ووزنه، كما أصدرت أول عملة ورقية، باسم إيصالات الحجاج، من فئات عشرة ريالات، وخمسة، وريال واحد[٩].

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٦، حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ١٦٢ - ١٧٢.

(٢) من ذلك الدفاع، الذي سيأتي الحديث عنه بإذن الله.

(٣) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٧٦؛ الزركلي، ج٢، ص٧٥٩.

(٤) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص١٧٦.

(٥) الزركلي، ج٢، ص٧٥٩.

(٦) وهيم، ص ص ٦٥ - ٦٦.

(٧) العتيبي، ص ٣٣٩ - ٣٤١.

(٨) الزركلي، ج٣، ص١٠٥٣.

(٩) العتيبي، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

٥- التعليم وتنظيمه:

كانت الأوضاع العلمية في المناطق التي تَوحَّدت على يد الملك عبدالعزيز ضعيفة بصفة عامة. ذلك أن التعليم كان معدومًا تقريبًا لدى البادية من السكان، وقليلًا جدًّا لدى الحاضرة. ولَعلَّ من أكبر أسباب ذلك ترحال الفئة الأولى المستمر من مكان إلى مكان آخر وراء الكلأ، وانشغال الكثيرين من الفئة الثانية بالبحث عن لقمة العيش؛ إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق، وندرة وجود قادة يهتمون بالتعليم؛ سياسةً وتمويلًا.

وكان هناك نوعان من التعليم..أَوَّلهما ما اصطلح البعض على تسميته الكتاتيب، حيث يُدرَّس القرآن الكريم، ومبادئ القراءة والكتابة[١]. ويلتحق بهذا النوع، غالبًا أبناء من تسمح لهم أوضاعهم المادية بالاستغناء عن مشاركة أبنائهم لهم في تأدية أعمالهم ساعات الدراسة، ودفع ما يدفع، عادة إلى المُدرِّسين[٢]. وثاني النوعين حلقات العلماء في المساجد. ويَتركَّز التدريس فيها على أصول الدين وفروعه وشيء من قواعد اللغة العربية. ومع أن أوقات تلك الحلقات محدودة؛ صباحًا أو مساءً، بحيث يمكن أن يجمع الطالب بين حضورها والقيام بكثير من مُتطلَّبات معيشته، فإن الإقبال عليها لم يكن كبيرًا. وربما كان من أسباب ذلك أن كثيرين كانوا يرون محدودية حاجة المجتمع حينذاك إلى مثل هذا النوع من التعليم. ومن الواضح أن أولئك العلماء كانوا بصفة عامة يُدرِّسون ابتغاء وجه الله. فقد كان أكثرهم يُدرِّسون دون مقابل مادي. لكن منهم من كانوا ينالون شيئًا من الأوقاف على المساجد أو التعليم.

---

(١) بدأت بوادر لتطوُّر هذا النوع من التعليم قبل أن تقوم الدولة بافتتاح مدارس منظَّمة. وذلك بقيام بعض المدرسين بتحسين مستوى القراءة والكتابة، وتدريس الإملاء والحساب.
ولقد وجدت مدارس للبنات، لكن التدريس فيها كان مركَّزًا على قراءة القرآن الكريم. ومما يلفت النظر أن بعضًا منهن أصبحن يعرفن تلاوته، لكنهن لا يعرفن قراءة أي كتاب سواه.

(٢) كان يدفع مبلغ زهيد كل شهر؛ إضافة إلى مبلغ قليل في مناسبة العيدين.

على أنه كان لكل منطقة من المناطق المشار إليها سابقًا أوضاعها العلمية الخاصة نتيجة لظروفها السياسية والاجتماعية. فقد كانت الحجاز- مثلًا- تفوق غيرها في نشاط الحركة العلمية؛ إذ كان الحرمان الشريفان في مكة والمدينة ملتقى العلماء وطلاب العلم من جميع الأقطار الإسلامية. وكان من أولئك العلماء من يبقى مجاورًا في هاتين البلدتين حقبة من حياته، أو طوال عمره، فيسهم في التدريس ونشر العلم والمعرفة. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت البلدتان مَحلَّ عناية القادة العثمانيين والأغنياء من المسلمين الأفاضل. وكان من مظاهر تلك العناية أن جعلوا أوقافًا فيهما، أو خارجهما، يُصرَف جزء من ريعها مساعدة للعلماء وطلاب العلم.

أما التعليم الحديث، أو المنظَّم، فتعود جذوره في بعض مناطق البلاد إلى العهد العثماني. ذلك أنه كان موجودًا مع إطلالة القرن الرابع عشر الهجري في الحجاز[1]. ومنه ما كان حكوميًّا مشابهًا لما هو مُطبَّق حينذاك في مدارس بقية ولايات الدولة العثمانية من حيث المواد المدرَّسة، ومن حيث اللغة التي تُدرَّس بها تلك المواد؛ وهي اللغة التركية[2]. ومنه ما كان أهليًّا معتمدًا على نفقة المحسنين، ومُتَّخِذًا من اللغة العربية أداة للتدريس. وفي طليعة المدارس الأهلية المدرسة الصَّولتية بمكة[3]، ومدرستا الفلاح بجدة ومكة[4]، اللتان تَخرَّج فيهما عدد ممن أسهموا في النهضة الأدبية أوائل عهد الملك عبدالعزيز[5]. وبعد أن استقل الحسين بن علي بالحجاز عن الدولة العثمانية أولى التعليم عناية

(١) من أحسن الكتابات عنه دراسة الدكتور محمد الشامخ: **التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني**، الرياض، ١٣٩٣هـ.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧. وقد فتح العثمانيون مدرسة في الأحساء تدرِّس بالتركية، فلم يقبل الطلاب على الالتحاق بها.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩. وقد أسسها الشيخ الهندي محمد رحمة الله العثماني سنة ١٢٩٢هـ. ثم أسس الشيخ عبدالحق قاري المدرسة الفخرية، وأسس الشيخ محمد حسين الخياط المدرسة الخيرية. المصدر نفسه، ص٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٣. أسسها محمد علي زينل: الأولى سنة ١٣٢٣هـ، والثانية سنة ١٣٣٠هـ.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

كبيرة من مظاهرها جَعلُ وزارة[1]، أو وكالة[2]، خاصة به، وافتتاح مدارس في عدد من بلدان المنطقة[3].

ولقد كان اهتمام الملك عبدالعزيز بالناحية العلمية واضحًا منذ أن بدأ مسيرته لتوحيد مناطق البلاد تحت رايته. فقد كان يُقدِّر العلماء، ولا يخلو مجلسه في كثير من الأحيان منهم؛ حَضَرًا أو سَفرًا. بل كان منهم من يصحبه في تَحرُّكاته العسكرية. وكان يُشجِّع طلاب العلم وفق إمكاناته المحدودة جِدًّا حينذاك. ومع أن فكرته الرائدة لتحضير البادية كانت متعددة الأهداف فإن مما توحي به اهتمامه بنشر المعرفة الدينية بالذات بين أفراد تلك الفئة المُهمَّة من أتباعه؛ إذ كان إرساله مرشدين إلى مضاربها، ثم إلى هجرها، علامة على حرصه على تعليمها ما هو ضروري من أصول الدين وفروعه لتكون مزاولة أفرادها لواجباتهم الدينية أصح وأقوى.

وكانت البذرة التي بذرها العثمانيون في مجال التعليم المنظَّم في الحجاز، ثم تَولَّى رعايتها الملك حسين بن علي، قد جعلت من تلك المنطقة أرضيَّة مناسبة تُقوِّي عزيمة الملك عبدالعزيز لاتِّخاذ القرار الصائب لبدء حركة تعليمية مُنظَّمة في البلاد. ولذلك لم يكن غريبًا أن يأمر سنة ١٣٤٤هـ- وهي السنة ذاتها التي وَحَّد فيها المنطقة المذكورة مع ما سبق أن وَحَّده من المناطق- بإنشاء «مديرية المعارف العمومية» لترعى شؤون التعليم، وتنطلق به إلى الأمام[4]. وكان أَوَّل

(١) وهيم، ص١١٤.

(٢) السباعي، ج٢، ص٢٣٨. وكان أول من تولاَّها الشيخ علي المالكي، ثم عُيِّن الأستاذ كامل القصاب مساعدًا له. وكان لهذا جهوده الموفَّقة في ذلك الميدان.

(٣) بلغت المدارس عشرين؛ فيها أكثر من سبعة آلاف طالب. وهيم، ص١١٧. ومن تلك المدارس مدرسة للزراعة وأخرى للحربية، السباعي، ج٢، ص٢٣٦.

(٤) كان إنشاؤها في غرَّة رمضان. حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ٢٢٧؛ عبدالله عبدالمجيد بغدادي، **الانطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية**..، جدة، ١٤٠٤هـ، ج١، ص١٨٨؛ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، **لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية**، الرياض، ١٤١٢هـ، ص١٦.

مدير لها السيد صالح شطا[١]. ثم تعاقب على إدارتها عدد من الأفاضل كان آخرهم الشيخ محمد بن مانع[٢]. وبعد أَقلَّ من عامين على إنشائها أمر الملك عبدالعزيز بإنشاء مجلس للمعارف للإشراف على سيرها وتنظيمها[٣].

وانطلقت مديرية المعارف تزاول أعمالها بجدٍّ واجتهاد. فلم تمض ثلاثة أشهر على إنشائها إلا وقد فتحت المدارس التابعة لها أبوابها أمام التلاميذ. ولَعلَّ مما يَدلُّ على مدى نشاطها أن أَوَّل ميزانية لها كانت ٥٦٦٥ جنيه. ثم قفزت، عام ١٣٤٧هـ، إلى ١٤٧٩١ جنيه، ثم إلى ٢٣١٤٠ جنيه في العام التالي[٤]. ولم يقتصر ذلك النشاط على افتتاح تلك المدارس الحكومية؛ بل شمل مساعدة المدارس الأهلية[٥]. وقد أدركت المديرية الحاجة المُلحَّة إلى أساتذة من أبناء البلاد. فسارعت، سنة ١٣٤٥هـ، إلى فتح المعهد العلمي السعودي، الذي كان الهدف الأكبر منه تخريج مُدرِّسين للمرحلتين الابتدائية والأَولِيَّة[٦]. وأدركت أيضًا الحاجة إلى متخصصين في علوم لا يتوافر تدريسها داخل البلاد حينذاك. فقامت سنة ١٣٤٦هـ، بإرسال أَوَّل بعثة للدراسة في مصر[٧]. وتوالى إرسال البعثات الطلابية إلى هناك. لكن برزت مشكلة أمام من يريد أن يلتحق بكليات ذات اختصاصات علمية بحتة أو تقنيَّة كالهندسة والطب والزراعة والصناعة. ذلك أن المواد التي يدرسها الطلاب السعوديون لم تكن تشتمل

---

(١) نقل سنة ١٣٤٥هـ، ليصبح مستشارًا للنائب العام. الخطيب، ج٢، ص٩٥.

(٢) كانوا - بعد شطا وقبل المانع - كامل القصاب، ثم ماجد الكردي، ثم حافظ وهبة ثم محمد أمين فودة، ثم إبراهيم الشورى، ثم طاهر الدباغ، وكان هذا الأخير أطولهم فترة؛ إذ تولاَّها من سنة ١٣٥٥هـ إلى سنة ١٣٦٤هـ. ويساويه في طول الفترة المانع بعده، إذ تولاَّها من سنة ١٣٦٤هـ إلى سنة ١٣٧٣هـ. آل الشيخ، ص١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٧ - ١٨.

(٤) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص٢٢٧.

(٥) آل الشيخ، ص٦٢. ومما يَدلُّ على حرص الملك عبدالعزيز على مساعدة تلك المدارس تبرعه -مثلًا- لمدرستي الفلاح والفخرية سنة ١٣٤٤هـ المصدر نفسه، ص١٤.

(٦) الزركلي، ج٥، ص٦٣٦. وكان أول مدير له الشيخ محمد بهجة البيطار، آل الشيخ، ص٤٢، وقد فُتِح معهد سعودي في المدينة، ثم في عنيزة سنة ١٣٦٦هـ. المصدر نفسه، ص٤٠.

(٧) الخطيب، ج٢، ص٩٥. وقد أورد أسماء طلاب تلك البعثة.

على مُقرَّرات تؤهلهم للالتحاق بتلك الكليات. ولهذا عمدت مديرية المعارف إلى حَلِّ تلك المشكلة بافتتاح مدرسة تحضير البعثات سنة ١٣٥٦هـ[١].

ومضت مديرية المعارف تواصل جهودها مُركِّزة نشاطها- خلال العقد الأول من عمرها- على منطقة الحجاز؛ وهو أمر كانت له دواعيه الخاصة. ثم وُسِّعت مسؤولياتها، عام ١٣٥٦هـ لتشمل كُلَّ مناطق المملكة. ونتيجة لهذا بدأت افتتاح مدارس ابتدائية، ذلك العام في بقية المناطق[٢]. وانتشرت المدارس انتشارًا عظيمًا؛ خاصة في السنوات الخمس التي سبقت تحويل المديرية إلى وزارة سنة ١٣٧٣هـ. فقد ارتفع - مثلًا - عدد المدارس الابتدائية من إحدى وسبعين، عام ١٣٦٧هـ إلى أكثر من مئتين عام ١٣٧٣هـ[٣]، وارتفع عدد المدارس الثانوية من خمس إلى اثنتي عشرة[٤]. ومن الواضح أن مما ساعد على هذا التقدُّم زيادة كميات النفط المُصدَّرة إلى الخارج، ومن ثَمَّ زيادة الدخل الوطني[٥]. وكان من نشاط مديرية المعارف افتتاح معتمديات في كُلِّ منطقة من مناطق المملكة لتسهيل سير شؤون التعليم والإشراف عليه[٦].

ولحاجة البلاد إلى متخصصين في ميادين القضاء، والإرشاد، وتدريس العلوم الدينية، قامت مديرية المعارف بافتتاح مدرسة دار التوحيد في الطائف

---

(١) الزركلي، ج٢، ص٦٣٨. وكان منهجها مشابهًا لمنهج المدارس الثانوية في مصر. وأول مدير لها السيد أحمد العربي. بغدادي، ص٢٢٢.

(٢) آل الشيخ، ص٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠، يجعل العدد ٣٢٦. وتؤيده في ذلك مصادر أخرى.. لكن مركز المعلومات الإحصائية في وزارة المعارف، **أربعون عامًا من عمر التعليم في وزارة المعارف**، ص٢٨، يجعله ٣٠٦؛ وهو الرقم الذي جعلته المصادر الأولى لسنة ١٣٧٢هـ.

(٤) عبداللطيف بن دهيش، **التعليم الحكومي المنظَّم في عهد الملك عبدالعزيز: نشأته وتطوُّره**، مكة، ١٤٠٧هـ، ص ص ٩٠ و٩٢.

(٥) ارتفع الدخل من ٣٢,٠٠٠ دولار سنة ١٣٦٧هـ إلى ٢٢٦,٠٠٠ دولار سنة ١٣٧٢هـ. الزركلي، ج٢، ص ص ٧٠٨ - ٧٠٩.

(٦) آل الشيخ، ص٢٤.

سنة ١٣٦٤هـ[١]. وهي تُركِّز على تدريس أصول الدين وفروعه وعلوم اللغة العربية. وبعد ست سنوات من ذلك التاريخ رأت الدولة ازدياد الحاجة إلى متخصصين في تلك الميادين، ففتحت أَوَّل معهد علمي في الرياض تحت إدارة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وتوجيهه[٢]. وكان منهجه مشابهًا لمنهج دار التوحيد من حيث التركيز على علوم الدين واللغة العربية.

وإلى جانب دار التوحيد والمعهد العلمي المتخصصين وجدت مدارس متخصصة في ميادين مُعيَّنة، كالزراعة، والتجارة، والصحة، والأمور العسكرية، ومدارس خاصة بفئات مُحدَّدة من المجتمع كالأيتام وأبناء العشائر[٣].

ولم يقتصر التعليم في عهد الملك عبدالعزيز على المراحل السابقة للمرحلة الجامعية. فإضافة إلى ابتعاث الطلاب للدراسة الجامعية خارج البلاد وُضِعت نواة التعليم الجامعي داخلها بإنشاء كلية الشريعة في مكة سنة ١٣٦٩هـ[٤]. ثم افتُتِحت كلية المعلمين فيها سنة ١٣٧٢هـ[٥]. وفي مطلع السنة التالية فُتِحت كلية الشريعة في الرياض تحت رئاسة الشيخ محمد بن إبراهيم، فكان أَوَّل من التحق بها الخريجون من المعهد العلمي في هذه المدينة[٦].

وجدير بالذكر أن الدولة في عهد الملك عبدالعزيز لم تكتف بجعل التعليم مجانًا للجميع. بل خَصَّصت مكافآت مجزية لطلاب بعض المدارس والمعاهد، وطلاب الكليات[٧].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٦. وكان أول مدير لها الشيخ محمد بهجة البيطار.

(٢) المصدر نفسه ص ص ٥٠ - ٥١.

(٣) الزركلي، ج٢، ص ص ٦٤٣.

(٤) مركز المعلومات، ص٢٧؛ آل الشيخ، ص٨٧.

(٥) مركز المعلومات، ص٢٧؛ آل الشيخ، ص٨٩.

(٦) المصدر الأخير نفسه، ص ص ٩٠ - ٩١.

(٧) وهذه السياسة التشجيعية استمرت حتى الوقت الحاضر كما هو مشاهد معلوم.

٦- الأمن وتنظيمه:

سبقت الإشارة في الجزء الأَوَّل من هذا الكتاب إلى ما بذله قادة الدولة السعودية الأولى بالذات من جهود كبيرة في مجال الأمن في ربوع البلاد التي حكموها، وما حَقَّقوه من نجاح عظيم في مساعيهم حتى أصبحت تلك الربوع مضرب المثل في رسوخ الأمن واستقراره. ومن المعلوم ما للعقيدة الدينية في نفس الفرد من أثر طَيِّب في اجتناب الجرائم. لكن للإجراءات التي اتَّخذها أولئك القادة من تطبيق للشريعة بحزم، وضرب على أيدي المجرمين بصرامة، أثرها المهمَّ في استتباب الأمن وتثبيته.

ولقد تَدبَّر الملك عبدالعزيز سيرة أسلافه في الحكم. فَأُعجب كثيرًا بما حَقَّقوه من نجاح في الميدان الأمني. لكنه لم يقتصر على اقتفاء أثرهم في ذلك فقط، بل تجاوزه إلى الإتيان بأفكار رائدة، وسَنَّ تنظيمات جيدة، مما جعل جهوده تؤتي ثمارًا وفيرة الخير مستمرة النماء.

وكان من تلك الأفكار الرائدة إرساله دعاة ومرشدين إلى مضارب البادية لحثِّها على الاستيطان، والإيحاء لها بأنها ما لم تستقر في أمكنة حضرية فإنها لن تَتمَّكن من فهم عقيدتها وممارسة واجباتها الدينية كما ينبغي. ونجحت تلك الجهود أيَّما نجاح؛ إذ برهنت الأحداث على أن استقرار كثير من فئات البادية - في ظلِّ حركة الإخوان المُتحدَّث عنها سابقًا - كان ذا ثمار عظيمة. منها أنه كان عاملًا كبيرًا في استتباب الأمن ورسوخه.

ولما وَحَّد الملك عبدالعزيز منطقة الحجاز مع ما وَحَّده من مناطق البلاد عَمَّق اهتمامه بتحقيق الأمن في ربوعها؛ خاصة أنه لم يعد مسؤولا عن أمن مواطنيه وحدهم، بل أصبح مسؤولا أيضًا عن آخرين غيرهم، في طليعتهم القادمون إلى الأماكن المقدَّسة لأداء الحج والعمرة. وقد اعتمد في تخطيطه

لتحقيق ما كان يهدف إليه في المجال الأمني على أسس متينة من كتاب الله وسُنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستفيدًا مما كان موجودًا في الحجاز من بدايات تنظيمية لا بأس بها في ذلك المجال. وكان من الخطوات المُهمَّة التي بادر إلى اتِّخاذها إنشاء مديرية الشرطة العامة سنة ١٣٤٤هـ[١]. وكانت في بداية عهدها مربوطة بمدير الأمن العام، الذي كان مرجعه النائب العام للملك في الحجاز[٢]. وكان مَقرُّها الرئيس في مكة المكرمة. ثم أُنشِئت إدارات أخرى للشرطة في مناطق متعددة من المملكة؛ بعضها ذات اختصاص مُحدَّد[٣]. وفي عام ١٣٤٩هـ جعلت هذه الإدارات تحت رئاسة مدير الأمن العام[٤]. وأصبحت قوات الشرطة ترتكز على قوى المشاة، وجنود المرور، والخَيَّالة والآليات، وشرطة حماية الأخلاق[٥]. وكان مما تَمَّ سنة ١٣٥٤هـ، إنشاء مدرسة للشرطة تهدف إلى تخريج ضباط ومساعدي ضباط[٦]؛ أملًا في إسهامهم الفَعَّال في إدارة الأمن مستقبلًا. وفي عام ١٣٦٣هـ تَحوَّلت مديرية الشرطة العامة إلى مديرية عامة للأمن[٧]. فَتَوسَّعت مسؤولياتها وأعمالها. واستُقدِم لها خبراء من البلدان العربية لتطوير أجهزتها، كما ابتُعِث عدد من رجالها إلى الخارج للتخصص في شؤون الأمن

---

(١) الزركلي، ج٢، ص٤٥٤.

(٢) العتيبي، ص٤٣٠.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الداخلية أنشئت عام ١٣٥٠هـ، لكنها ألغيت بعد ثلاثة أعوام، وأدمجت أعمالها في ديوان مجلس الوكلاء. ثم أعيد تكوينها مستقلة سنة ١٣٧٠هـ. المصدر نفسه، ص ص ٤٢٤ و٤٢٧.

(٣) مثل وحدة الدرك، وشرطة الحرم، وشرطة سكة الحديد فيما بعد.

(٤) العتيبي، ص٤٣٢.

(٥) الزركلي، ج٢، ص٤٥٥.

(٦) العتيبي، ص٤٣٨؛ استنادًا إلى أم القرى، الصادرة ذلك العام. وقد ذكر الزركلي (ج٢، ص٤٥٥) أن إنشاءها كان سنة ١٣٥٥هـ. ولعلَّ التحاق الطلبة بها كان هذا العام، وأن الأمر بإنشائها كان في العام السابق.

(٧) العتيبي، ص٤٣٤.

العام والاطلاع على كُلِّ جديد في ميدانه. ثم استُحدِثت عام ١٣٦٩هـ، تشكيلات جديدة في إدارته المختلفة، وعُرِّف تعريفًا واضحًا جاء فيه:

«الأمن العام هو القوات المُسلَّحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام، وتوفير أسباب الراحة العامة، بمنع الجرائم قبل وقوعها، وضبطها بعد ارتكابها، وتنفيذ كل ما يَتطلَّب منها تنفيذه من أنظمة ولوائح وأوامر..»[١].

وإذا كانت مَهمَّة الشرطة مُركَّزة، بصفة عامة على المناطق الداخلية من البلدان والمدن الكبيرة، فإنه قد أنشئ جهاز يُركِّز اهتماماته على الجهات الساحلية، وسُمِّي حرس خفر السواحل. وكانت نواته قد وضعت بعد ما وحَّد الملك عبدالعزيز الأحساء والقطيف سنة ١٣٣١هـ. ثم أخذ شكلًا أكثر تنظيمًا بعد توحيد الحجاز[٢].

ومضت أجهزة الأمن العام في البلاد تخطو خطوات واسعة ثابتة؛ تنظيمًا وتطبيقًا، مع مرور الأيام. وازدادت تَقدُّمًا بعد إعادة تكوين وزارة الداخلية سنة ١٣٧٠هـ، كما سبق أن ذُكِر[٣]. وتَحقَّق ما تَحقَّق من نجاح أمني تَحدَّث عنه بإعجاب كبير كُلٌّ من القاصي والداني.

٧- الجيش وتنظيمه:

سبقت الإشارة في الجزء الأول من هذا الكتاب إلى أنه لم يكن هناك جيش دائم للدولة السعودية الأولى، وأن قواتها المحاربة كانت تَتكوَّن بطريقة إلزامية في

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٤٠ - ٤٤١.

(٣) انظر صفحة ٣٣٣ هامش ٢.

أغلب الأحيان؛ إذ يطلب الحاكم، أو نائبه في الغزو، من أمراء المناطق والبلدان ورؤساء القبائل أعدادًا مُعيَّنة من المقاتلين لِينضمُّوا إلى الغزو الذي يراد القيام به فَيلبُّون طلبه. وكان على هؤلاء أن يكونوا مُتجهِّزين بما يلزمهم من سلاح، ورواحل، وأطعمة تكفيهم المدَّة المُتوقَّعة للغزو[1]. وكان الوضع العسكري في الدولة السعودية الثانية مشابهًا لما كان عليه في الأولى، في بعض جوانبه، كطريقة تكوينه ووسيلة تموينه.

وكانت قوات الملك عبدالعزيز، في أثناء عمليات توحيده لمناطق البلاد المختلفة، كما كانت قوات أسلافه من قادة الدولتين السعوديتين الأولى والثانية في كثير من جوانبها. فقد كانت تَتكوَّن من أفراد الحاضرة والبادية. وكان يدعو أتباعه من هؤلاء وأولئك للغزو، فتجتمع فئاتهم تحت رايته، ومع كل فئة أميرها الخاص في الغزو. وكان الغزاة يعتمدون كثيرًا على إمكاناتهم الذاتية أو المَحلِّية؛ تَسليحًا وتَموينًا. وبعد نهاية الغزو يعودون إلى بلدانهم ومواطنهم ليستأنفوا مزاولة أعمالهم المعتادة كالزراعة والتجارة والرعي. وكان أفراد الحاضرة يُمثِّلون العمود الفقري في المراحل الأولى من عمليات التوحيد التي قادها الملك. وبعد أن نجحت فكرته الرائدة تجاه البادية، واستوطن كثير من أبنائها في «الهجر» وأصبحوا «إخوانًا»، صاروا في طليعة قواته المحاربة.

ولما أَتَمَّ عبدالعزيز توحيد منطقة الحجاز مع ما سبق أن وَحَّده من مناطق البلاد أدرك أَهميَّة تطوير قواته بشكل مُنظَّم يتواءم مع المستجدات الحديثة المحيطة به. ومن حسن الحظ أنه كانت توجد نواة طَيِّبة للجيش المُنظَّم في هذه المنطقة قبل توحيده لها. فأصبحت الفرصة متاحة أمامه، بعد ذلك التوحيد، ليقوم بتنفيذ ما أدرك أَهميَّته من تطوير وتنظيم لقواته المسلَّحة.

---

(١) صفحة ١٧٦ من الجزء الأول من هذا الكتاب.

والواقع أن تَطلُّع الملك عبدالعزيز إلى أن يكون بين قواته جيش مُنظَّم قد ظهرت علاماته وهو ما زال محاصرًا للملك علي بن الحسين في جدة. ذلك أنه نادى أفراد الجيش الهاشمي الموجود فيها؛ ضباطًا وجنودًا، أن يلتحقوا به، ووعدهم أن تصبح أوضاعهم تحت رايته أحسن مما كانت عليه تحت راية الملك علي[١]. وكان من أولئك من استجاب لندائه قبل انتهاء الحصار المذكور، ومنهم -وهم الكثرة - من التحق بقواته بعده[٢]. وكان للجميع جهود مُوفَّقة في نشأة قوات الشرطة، أو الأمن، وخفر السواحل، وتشكيل وحدات عسكرية في جهات مختلفة من الحجاز. وقد استُقدِم من الأقطار العربية؛ خاصة سوريا، عدد من الضباط الذين أسهموا في عملية التشكيل[٣]. وكانت بداية تشكيل الجيش السعودي النظامي بفوج من المدفعية، وفوج من الرشاشات، وفوج من المشاة[٤].

أما الخطوات المُهمَّة في نشأة الجيش السعودي النظامي؛ إضافة إلى ما تَقدَّم، فمنها تأسيس مديرية الأمور العسكرية سنة ١٣٤٨هـ[٥]. وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ وصلت القوات النظامية على مستوى اقتضى أن تُشكَّل بموجبه وكالة للدفاع مع استمرار وجود تلك المديرية[٦]. وكان من أَهمِّ الأمور التي قامت بها الوكالة إعادة تشكيل وحدات الجيش، بحيث أصبحت تُسمَّى: سلاح المشاة، وسلاح المدفعية، وسلاح الفرسان، وتنظيم تلك الوحدات على

---

(١) صفحة ٢٠٠ من هذا الجزء من الكتاب.

(٢) الزركلي، ج٣، ص٩٩١.

(٣) كان من هؤلاء محمد مراد، ونبيه العظمة، وفوزي القاوقجي. المصدر نفسه، ج٣، ص٩٩٢.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص٩٨٩.

(٥) العتيبي، ص٣٩٩.

(٦) الزركلي، ج٣، ص ص ٩٨٩ - ٩٩٠. وعُيِّن عبدالله بن سليمان وكيلًا لها، إضافة إلى عمله وزيرًا للمالية، حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص٢٥٧.

أساس كتائب وألوية[١]، وإنشاء مدرسة عسكرية في الطائف[٢]. وفي سنة ١٣٥٩هـ أُلغيت مديرية الأمور العسكرية، وأقيمت بدلًا منها رئاسة الأركان الحربية[٣].

على أن النقلة الكبيرة في تاريخ نهضة الجيش العربي السعودي بدأت عام ١٣٦٣هـ عندما حُوِّلت وكالة الدفاع إلى وزارة، وعُيِّن الأمير منصور بن عبدالعزيز وزيرًا لها[٤]. وكان ذلك الأمير نشيطًا متحمِّسًا لعمله. فسارع إلى اتِّخاذ خطوات مُوفَّقة تهدف إلى تطوير الجيش بسرعة؛ تنظيمًا وتدريبًا وتسليحًا. وكان مما قام به استقدام خبراء عسكريين من الخارج للتدريب، وابتعاث أعداد من أفراد الجيش إلى بلدان عربية وغير عربية للدراسة والتدرُّب والاطلاع على ما هو جديد في المجال العسكري، وافتتاح مدرسة للإشارة واللاسلكي، ومدرسة للطيران، ومدرسة للصحة والإسعاف، ومستشفى عسكري في الطائف[٥]، والبدء ببناء المصانع الحربية في الخرج[٦]. وهكذا اكتمل بناء الأسس القوية للجيش العربي السعودي. وكان من المواقف المُشرِّفة لهذا الجيش في ذلك العهد الاشتراك في الحرب التي خاضتها الجيوش العربية إلى جانب الفلسطينيين ضد اليهود سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م[٧].

---

(١) الزركلي، ج٣، ص٩٩٠.

(٢) العتيبي، ص ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٣) الزركلي، ج٣، ص٩٩٠، على أن العتيبي (ص٤٠٦) نقلًا عن محمد الأفريقي ومحمد شيخو، يذكر أن إنشاء تلك الرئاسة حدث سنة ١٣٥٨هـ.

(٤) المصدر الأخير نفسه، ص٤٠٨. وقد دلَّل على هذا بمرسوم ملكي صدر متضمِّنًا ذلك في العام المذكور.

(٥) الزركلي، ج٣، ص٩٩٣.

(٦) العتيبي، ص٤١٠. وقد توفي الأمير منصور بن عبدالعزيز سنة ١٣٧٠هـ، فخلفه في الوزارة شقيقه الأمير مشعل بن عبدالعزيز.

(٧) الزركلي، ج٣، ص٩٩٠.
وكانت الفرقة السعودية التي اشتركت في تلك الحرب ضمن قوات الجيش المصري. وكان قائدها سعيد الكردي، وقد أبلت بلاءً حسنًا في القتال.

٨- المياه والزراعة:

كانت مصادر المياه متوافرة في بعض مناطق البلاد، وقليلة في بعض مناطقها الأخرى. فقد كانت توجد عيون جارية؛ خاصة في الأحساء والخرج والقصيم[١]، كما توجد عيون حفرها وأجراها المصلحون الأَوَّلون قرب مكة والمدينة وجدة للمساعدة في إمداد سكان تلك المدن بمياه الشرب[٢]. وكانت هناك آبار ينزح منها الماء، عادة بالحيوانات[٣]. وهذا هو الوضع في أكثر الأقاليم والمدن والقرى. ومن مناطق البلاد ما كانت تنزل عليها أمطار موسمية بدرجة لا بأس بها، كمنطقة عسير، فتساعد كثيرًا في إمداد السكان بما يحتاجون إليه من مياه. على أن مصادر المياه كانت على أَيِّ حال في تناقص مع مرور الأيام. ولذلك أصبح من الضروري تحسين أوضاع المصادر الموجودة، والبحث عن مصادر جديدة؛ أملًا في سَدِّ حاجة السكان المتزايدة مع بوادر دخول جوانب الحضارة الحديثة ومتطلباتها؛ شُرْبًا، واستعمالًا يوميًّا، وزراعة.

وكانت طرق الزراعة في البلاد تسير، بصفة عامة، وفق ما توارثه أبناؤها المزارعون عن آبائهم وأجدادهم من خبرات. وكان من وسائل الزراعة ما هو بَعْليٌّ قائم على نزول الأمطار عليه، ويكاد يكون محصورًا في الحبوب، وهو في نجد -مثلًا- أَقلُّ منه في عسير. ومن تلك الوسائل ما هو بسقي، سواء من العيون الجارية، أو من المياه المستخرجة من الآبار. وهذا عام في أنواع مختلفة من المزروعات. وما من شك أنه كان لتلك الخبرات المتوارثة أَهمِّيتها وجودتها في

(١) من تلك العيون ما كان سائحًا على وجه الأرض، ومنها ما اعتاد الناس على حفر بضعة أمتار، فينبع الماء، ويمدُّون مما حفروا سواقي لريِّ النخيل، بالذات، كما كانت عليه الحال في الجزء التابع لعنيزة من وادي الرمة.

(٢) مثل عين زبيدة لمكة، وعين الزرقاء للمدينة، وعين الوزيرية لجدَّة.

(٣) من مزارع النخيل الصغيرة ما كانت حال أصحابها المادية لا تمكِّنهم من اقتناء الحيوانات، فيضطرون إلى نزح الماء بأنفسهم.

كثير من الجوانب. لكن ما وصلت إليه التقنية الحديثة من تَقدُّم يمكن أن يفيد كثيرًا في المجال الزراعي؛ تخفيفًا للأعباء التي كانت تُعانَى، وتطويرًا للسبل التي كانت تُنتَهج، وابتكارًا لوسائل لم تكن موجودة من قبل. وفي هذا كُلِّه ما فيه من دفع عجلة التَّقدُّم إلى الأمام، وفتح إمكانات لمعيشة فيها رغد ورخاء.

ولقد أدرك الملك عبدالعزيز أَهميَّة توافر المياه وتطوير الزراعة في إسعاد مواطنيه. وأدرك أيضًا حجم مشكلة نقص المياه التي تعانيها بعض المدن؛ خاصة تلك الكبيرة في الحجاز، وقِلَّة مصادر المياه التي تحتاجها الزراعة في بعض المناطق، كما أدرك ضرورة تطوير الزراعة بتحسين وسائلها وتوسيع رقعتها في أنحاء المملكة بصفة عامة. ونتيجة لهذا قَرَّر أن يبذل كل ما في وسعه للتّغلُّب على مشكلة نقص المياه أو قِلَّتها؛ تَحليةً؛ وتَنقيبًا، واستخراجًا بالوسائل الحديثة. وصَمَّم على النهوض بالزراعة؛ تشجيعًا للمزارعين ماليًّا، وإمدادًا لهم بالخبرات فنيًّا، واستعانة بهيئات مُتقدِّمة علميًّا وتقنيًّا لتقوم بزراعة مناطق مُعيَّنة، فتسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وتضرب مثلًا حيًّا للسكان المَحلِّيين كي يُطوِّروا أساليبهم ويُحسِّنوها.

وقد بدأ الملك عبدالعزيز تنفيذ ما قَرَّر أن يبذله من جهد لتوفير المياه وتطوير الزراعة في البلاد منذ عام ١٣٤٦هـ[١]؛ دراسة وتطبيقًا. وكانت أَوَّل محاولة للبحث عن مصادر المياه تلك التي قام بها المهندس الجيولوجي الأمريكي، تويتشل، سنة ١٣٥٠هـ[٢]. أما أَوَّل بعثة فَنيَّة لتطوير الزراعة فكانت

(١) تمَّ في ذلك العام إعفاء المعدَّات الزراعية من الرسوم الجمركية. عبدالله السدحان وعبدالعزيز الغامدي، **الزراعة والمياه في عهد الملك عبدالعزيز**، بحث قُدِّم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة ١٤٠٦هـ، ص٤.

(٢) تويتشل، ص٢١٢.

تلك التي استُقدمت من العراق سنة ١٣٥٣هـ[١]. وتوالت الدراسات والبعثات بعد هذه وتلك[٢]. وكان إنشاء مديرية الزراعة سنة ١٣٦٧هـ[٣]، من الخطوات المُهمَّة لتحقيق الأهداف المَرجوَّة في مجال المياه والزراعة. وقد استمرت تعمل مع فروعها التي افتتحت في مناطق مختلفة من المملكة، بجِدٍّ ونشاط طوال عهد الملك عبدالعزيز. ثم تَحوَّلت إلى وزارة بعد وفاته بقليل. وكان أَوَّل وزير لها الأمير سلطان بن عبدالعزيز[٤]. ومما تَمَّ في عهد الملك ما يأتي:

١- تركيب آلتين كبيرتين لتقطير المياه في جدة سنة ١٣٤٥هـ، وإنشاء هيئة عين الوزيرية عام ١٣٥٢هـ، ثم إنشاء العين العزيزية سنة ١٣٦٦هـ[٥]، وإيصال الماء إلى تلك المدينة من وادي فاطمة سنة ١٣٦٧هـ[٦].

٢- إنشاء لجنة عين الزرقاء في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٤٦هـ، لتنظيف تلك العين، ومَدِّ أنابيب منها لسَدِّ حاجة السكان من مياه الشرب[٧].

٣- إنشاء هيئة عين زبيدة، سنة ١٣٥٣هـ، لإصلاح روافدها، وجلب مياه مما حولها، لإمداد مكة بمزيد من المياه[٨].

٤- إصلاح سدود، وحفر آبار ارتوازية[٩].

---

(١) السدحان والغامدي، ص١٠.

(٢) من تلك الدراسات والبعثات بعثة من أمريكا، وأخرى من مصر، ودراسات شركة أرامكو. المصدر نفسه، ص ص ١١ - ١٤.

(٣) الزركلي، ج٣، ص١٠١٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٢١. وكان ذلك في ١٣٧٣/٤/١٨هـ.

(٥) السدحان والغامدي، ص ص ٧ - ٨.

(٦) الخطيب، ج٢، ص١٠١.

(٧) أول من حفر تلك البئر مروان بن الحكم بأمر من الخليفة معاوية بن أبي سفيان، الزركلي، ج٣، ص٩٤٦.

(٨) السدحان والغامدي، ص٨. ولمزيد من التفصيل عنها انظر الزركلي، ج٣، ص ص ٩٤٢ - ٩٤٣.

(٩) من ذلك سد في مكة ذاتها، السدحان والغامدي، ص٦. وقد تمَّ حفر أول بئر ارتوازية، سنة ١٣٥٨هـ، في جهة الدمام. الزركلي، ج٣، ص٩٥٢.

٥- إعفاء المُعدَّات الزراعية من الرسوم الجمركية، واستيراد الآلات والمُعدَّات لبيعها على المزارعين بأسعار مُخفَّضة، وبشروط دفع يسيرة، وتقديم مساعدات لصغار المزارعين، وإنشاء مصارف لإقراضهم[١].

٦- تعليم المزارعين طُرقًا حديثة لزيادة الإنتاج وتنويعه وحمايته من الآفات[٢].

٧- إقامة مشروع الخرج الزراعي، الذي أسهم في الإشراف عليه وإدارته مهندسون زراعيون من الخارج، وعُني باستصلاح الأراضي، وزراعة محصولات جديدة، وتربية المواشي[٣].

٨- إنشاء ورش ميكانيكية لإصلاح مضخَّات المياه والآلات الزراعية[٤].

٩- الرعاية الصحيَّة:

كان السكان في جميع مناطق البلاد -باستثناء المدن الكبيرة في الحجاز- يتبعون الطرق التقليدية المتوارثة جيلًا بعد آخر في علاج الأمراض التي تَحلُّ بهم، أو الحوادث التي تقع بين صفوفهم. ومن هذه الطرق ما أثبتت التجارب وأَكَّد العلم الحديث أنه جَيِّد وناجح. لكن منها ما هو غير جَيِّد ولا ناجح؛ بل قد يكون ضارًّا. ومن أكبر المشكلات التي كان أولئك السكان يواجهونها، ويصعب عليهم حَلُّها، أمراض الجدري والإسهال عند الأطفال بالذات. بحيث كانت نسبة الوفيات بينهم كبيرة. ومنها تلك الأوبئة التي تفتك بالكثيرين إذا حَلَّت، كما وقع سنة ١٣٣٧هـ[٥].

أما منطقة الحجاز؛ خاصة المدن الكبيرة فيها، فكانت أوفر حظًّا من بقية المناطق من جهة، وأكثرها تَعرُّضًا للأخطار من جهة أخرى. فقد دفعت

---

(١) المصدر الأخير نفسه، ج٣، ص ص ١٠١٩ - ١٠٢١؛ السدحان والغامدي، ص ص ٤ - ٥.

(٢) المصدر الأخير نفسه، ص٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٦ - ١٧.

(٤) الزركلي، ج٣، ص١٠٢٠.

(٥) تُسمَّى تلك السنة لدى كثير من النجديين سنة الرحمة، كما سبق أن ذُكر.

مكانتها الدينية قادة العثمانيين إلى الاهتمام بأمورها العامة؛ وفي طليعتها المسألة الصحية. ومن أَدلَّة ذلك الاهتمام أن أوجدوا فيها عددًا من المستشفيات والمحاجر الصحية[1]؛ حفاظًا على صحة سكانها وصحة القادمين إليها من الحجاج والمعتمرين. لكن كونها ملتقى لهؤلاء الذين يصلون إليها في زمن مُحدَّد وأعداد غير قليلة ومن مناطق مختلفة جعلها، في بعض الأحيان عرضة لانتشار أوبئة ينقلها أناس من القادمين إليها. وقد أدرك الملك عبدالعزيز عظم المسؤولية الملقاة على عاتق دولته في مجال الصحة العامة لا لمواطنيها فحسب، بل وللحجاج والمعتمرين أيضًا. فأولى ذلك المجال ما يستحقه من رعاية واهتمام. وكان مما قام به، بعد توحيده لمنطقة الحجاز مباشرة، إنشاء «مصلحة الصحة العامة» في مكة[2]. وفي مُقدَّمة واجباتها الإشراف على تنظيم الشؤون الصحية في داخل البلاد، والنظر في المسائل الصحية الدولية[3]. وانطلقت تلك المصلحة تُؤدِّي أعمالها لتحقيق ما أُسنِد إليها من واجبات على المستويين الوطني والخارجي. فافتتحت لها فروعًا في مدن المملكة الكبيرة حتى أصبح هناك ست مناطق صِحيَّة[4]. وطَوَّرت المستشفيات والمستوصفات الموجودة سابقًا، وفتحت عدة مستشفيات في تلك المدن، كما أنشأت مستوصفات في بلدان وأمكنة مُتعدِّدة[5].

---

(١) من تلك المستشفيات: مستشفى القبان، ومستشفى أجياد في مكة، ومستشفى باب شريف في جدة، ومستوصف في المدينة، ومركز صحي في جدة، وآخر في ينبع.

(٢) كان إنشاؤها سنة ١٣٤٤هـ، وكان أول رئيس لها الدكتور محمود حمودة. حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص٢٠٧.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٤) هي: مكة، وجدة، والمدينة، والرياض، والأحساء، وأبها. ويتبع كل منطقة مستوصفات ومراكز صحية متعددة. الزركلي، ج١، ص ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٥) من ذلك تطوير مستشفى أجياد في مكة، ومستشفى باب شريف في جدة، وتحويل مستوصف المدينة إلى مستشفى. يوسف الحميدان ومحمد العيسى، **الإنجازات الصحية في عهد الملك عبدالعزيز**، بحث مقدَّم إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز المشار إليه سابقًا، ص٨. أما المستشفيات والمستوصفات التي أنشئت فكثيرة. انظر عنها حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ٢٠٩ - ٢١٤، والزركلي، ج١، ص ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

إضافة إلى ذلك كَوَّنت فرقًا طِبيَّة في ربوع البلاد المختلفة، لتقدم العلاج والرعاية الصحيَّة للسكان في القرى ومضارب البادية[1].

وعُنِيت الدولة عناية كبيرة بالحجاج صحِّيًّا. فكانت تُجنِّد أكبر عدد ممكن من المتخصصين والإداريين كل موسم حج ليُقدِّموا ما يستطيعون تقديمه من خدمة صحيَّة لأولئك الحجاج؛ علاجًا وإمدادًا بالأدوية. ومن أدلَّة تلك العناية أيضًا، إقامة مستشفى في مِنَى، ومستوصف في عرفات، وسبعة مراكز صِحيَّة في أمكنة من المشاعر المقدَّسة أو حولها[2]، وإنشاء إدارة خاصة بالمحاجر الصحيَّة مركزها في جدة، ويتبعها محاجر مُتعدِّدة، وأكثر من اثني عشر مركزًا صِحيًّا في بلدان ساحل البحر الأحمر وحده[3].

ولم تقتصر الجهود المبذولة في ميدان الخدمات الصِّحيَّة على المنشآت العلاجية؛ تطويرًا أو إنشاء. بل شملت استقدام الإخصائيين والخبراء للعمل في البلاد، وابتعاث الأطباء الموجودين فيها إلى الدول المتقدمة علميًّا ليطَّلعوا على ما هناك من تطوُّر وتَقدُّم، ويُعمِّقوا معارفهم وخبراتهم[4].

أما بالنسبة للمسائل الصِّحيَّة الدولية فقد مَدَّت المملكة يدها إلى المنظَّمات والهيئات العالمية للتعاون معها، والاستفادة من خبراتها؛ خاصة في ميدان الوقاية من الأوبئة الفَتَّاكة، على أن لا يَمسَّ ذلك السيادة الوطنية لها[5].

---

(١) المصدر الأخير نفسه، ج١، ص٤٠٤.

(٢) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ٢١٣ - ٢١٤؛ الزركلي، ج١، ص ص ٤١٥ - ٤١٦.

(٣) المصدر الأخير نفسه، ج١، ص٤٠٤. وكان هناك محاجر صحية في الموانئ الشرقية من البلاد، وفي حدودها البرية الشمالية والجنوبية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من ذوي الفضل من أقاموا جمعية للإسعاف في مكة، وأن بعثات طبيَّة تقدم مع حجاج بعض الأقطار فتبذل جهودًا موفَّقة لرعاية صحة الجميع، حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص٢١٤.

وتجدر الإشارة أيضًا، إلى أن هناك جهات حكومية - في مقدمتها وزارة الدفاع - كانت لها منشآتها الصحية الخاصة. **انظر صفحة ٣٣٩ من هذا الجزء من الكتاب.**

(٤) المصدر نفسه، ص٢١٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ٢١١ - ٢١٢؛ الزركلي، ج٢، ص ص ٧٢٣ - ٧٣٠.

وفي عام ١٣٧٠هـ حُوِّلت «مصلحة الصحة العامة» إلى وزارة، وعُيِّن الأمير عبدالله الفيصل وزيرًا للصحة والداخلية معًا. فَتقدَّمت الرعاية الصحِّية أكثر من ذي قبل، وازدادت المستشفيات والمستوصفات ازديادًا ملحوظًا، وزُوِّدت بمُعدِّات وأجهزة أكثر حداثة وتقدُّمًا.

١٠- المواصلات والاتِّصالات:

أدرك الملك عبدالعزيز الأهمية الكبيرة للمواصلات والاتصالات الحديثة في ربط مناطق المملكة المترامية الأطراف، وترسيخ الأمن في ربوعها، وتحسين أوضاع معيشة سكانها. فأولاهما ما يستحقانه من اهتمام. وكان أن بادر إلى إدخال السيارات إلى البلاد لاستعماله الخاص، حُجَّاجًا ومواطنين، بطريقة أسرع وأيسر مما كانت عليه الحال عندما كانت الإبل هي الوسيلة الأولى لذلك كله[١]. وبدأت حكومته بتمهيد الطرق وتعبيدها حسب إمكاناتها المادية والفنية. وكان أول طريق عُبِّد في البلاد هو ذلك الذي يربط مكة بجدة، والذي مُدَّ -فيما بعد- من مكة إلى عرفات[٢]. ومن الواضح أن البدء بذلك الطريق يعكس الرغبة الأكيدة لدى قيادة تلك الحكومة في تخفيف المتاعب التي كان يلاقيها حجاج بيت الله الحرام. ولَعلَّ مما يزيد تلك الرغبة وضوحًا البدء بتعبيد الطريق بين جدة والمدينة المنوَّرة[٣]. ومع أن منطقة الحجاز كانت لها الأولويَّة في تَوجُّه الحكومة لتمهيد الطرق وتعبيدها؛ وذلك لمكانتها الدينية ووفود الحجاج إليها، فإن مناطق البلاد الأخرى لم تغب عن التوجُّه المذكور، تَفكيرًا وتَخطيطًا.

---

(١) الخطيب، ج٢، ص٨٨. وكان من الخطوات المهمَّة تكوين الشركة العربية للسيارات، التي كانت لها جهود في نقل الحجاج بالذات.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٩٩؛ تويتشل، ص٧٨.

(٣) المصدر الأخير نفسه، ص٨٠. وقد انتهى في بداية عهد الملك سعود. ومن الطرق التي عُبِّدت في الحجاز طريق مكة - الطائف. الخطيب، ج٢، ص١٠٠. وعُبِّدت طرق في شرقي البلاد بجهود شركة أرامكو. تويتشل، ص ص ٨١ - ٨٢.

ومن هذا أن طلب الملك عبدالعزيز من المهندس تويتشل، سنة ١٣٥٨هـ، أن يدرس إمكانية إنشاء خط للسيارات من مدينة جيزان إلى أبها، ثم إلى نجران. ثم بُدئ بتحديد مَمرِّه في السنة التالية[١].

وكانت الرمال الواقعة بين الرياض والدمام عقبة في سبيل المسافرين على السيارات؛ إذ كانت أحيانًا تغرز فيها، فَيتعرَّض راكبوها لأخطار الظمأ. ففكرت حكومة الملك عبدالعزيز بإيجاد حَلٍّ لتلك المشكلة، واقتنعت بأن مما يسهم في حَلِّها هو سكة حديد بين البلدتين. فعملت دراسة لذلك، وبدأ العمل في تنفيذ المشروع، الذي احتفل باكتمال إنجازه عام ١٣٧١هـ[٢]، وبدأ سير القطار من الدمام في شرقي البلاد؛ حاملًا الركاب والبضائع المستوردة عن طريق مينائها إلى عاصمة المملكة في داخلها.

على أن اتِّساع مناطق المملكة وتباعد بلدانها جعلا من الضروري الاهتمام بالمواصلات الجوية إلى جانب ذلك الاهتمام بالمواصلات البرِّية. ومن هنا قامت الحكومة بشراء أربع طائرات مدنية سنة ١٣٤٨هـ. ثم توالى شراء الطائرات حتى تضاعفت أعدادها في مدة وجيزة[٣]. وبادرت تلك الحكومة أيضًا، بإرسال شباب سعوديين إلى إيطاليا، سنة ١٣٥٤هـ لدراسة الطيران[٤]. ثم ازدادت أعداد المبتعثين لذلك الغرض إلى بلدان أخرى[٥]. ومما تَمَّ في تلك الحقبة إنشاء «إدارة طائرات الخطوط الجوية السعودية»؛ ملحقة بوزارة الدفاع[٦]. وكان أَوَّل

---

(١) المصدر الأخير نفسه، ص٨٠.

(٢) الزركلي، ج٢، ص٨٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ص ٧٥١ - ٧٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٥١. وذكر حمزة (**البلاد العربية السعودية، ص٢٥٨**) أن ذلك تمَّ أواخر السنة التي قبلها، وأن عدد المبتعثين عشرة، كما ذكر إنشاء مدرسة في جدة لتعليم الطيران، وتأليف جمعية للطيران.

(٥) من تلك البلدان مصر. المصدر الأول نفسه، ج٢، ص٧٥١.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٥٢.

مطار يُنشَأ في ذلك العهد مطار جدة. ثم أُنشِئت مطارات في الحَوِيَّة، والرياض، والخرج، والظهران، ورأس مشعاب، والمدينة المنوَّرة[١].

وإضافة إلى اهتمام حكومة الملك عبدالعزيز بالمواصلات البريِّة والجويِّة اهتمت بالمواصلات البحرية؛ وذلك بتكوين أسطول نقل بحري[٢]، وتحسين الموانئ البحرية الموجودة في غربي البلاد وشرقيها، وإنشاء موانئ جديدة[٣]. وفي طليعة تلك الموانئ ميناء جدة على البحر الأحمر، وميناء الدمام على الخليج العربي.

أما الاتِّصالات الحديثة فتبرز جهود الحكومة في مجالها بأمور مُتعدِّدة منها: انضمامها إلى اتحاد البريد الدولي[٤]، وعقدها اتِّفاقيات مع دول مختلفة لِيتمَّ الاتِّصال بها؛ هاتفيًّا وبرقيًّا وبريديًّا[٥]، وإنشاء شبكة هاتفية في مدن المملكة الكبيرة، وتعميم المراكز اللاسلكية في معظم بلدانها[٦]، وابتعاث أعداد من الطلاب إلى مصر وأوربا لِتعلُّم ما يتَّصل بتلك الأمور؛ فَنيًّا وإداريًّا[٧]، ثم فتح مدارس داخل البلاد للتعليم والتدريب[٨]. ولم ينته عهد الملك عبدالعزيز إلا والبلاد قد قطعت شوطًا بعيدًا في سعيها الجاد للوصول إلى ما كانت تهدف إليه من تَقدُّم في ذلك المجال الحيويّ.

*****

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٧٥٢ - ٧٥٥. وكان أهم تلك المطارات في ذلك العهد مطارا جدة والظهران. ومن الواضح أن مطار رأس مشعاب كان يخدم موظفي أرامكو بصفة خاصة. وكانت أول مرة يركب فيها الملك عبدالعزيز الطائرة سنة ١٣٦٤هـ. المصدر نفسه، ج٢، ص٧٥٦.

(٢) حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٣) الخطيب، ج٢، ص ص ٩٩ - ١٠٠.

(٤) كان ذلك سنة ١٣٤٥هـ. حمزة، **البلاد العربية السعودية**، ص٢٣٣.

(٥) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٣٩. وقد زادت تلك المراكز على السبعين. الزركلي، ج١، ص٤١٥.

(٧) الخطيب، ج٢، ص٨٦ - ٨٧.

(٨) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٦.